شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

الاقتصاديات الريعية في ظل العقوبات الاقتصادية الغربية (روسيا وايران حالة دراسية)

د. حسين شريف نعيم

25 كانون الثاني 2026

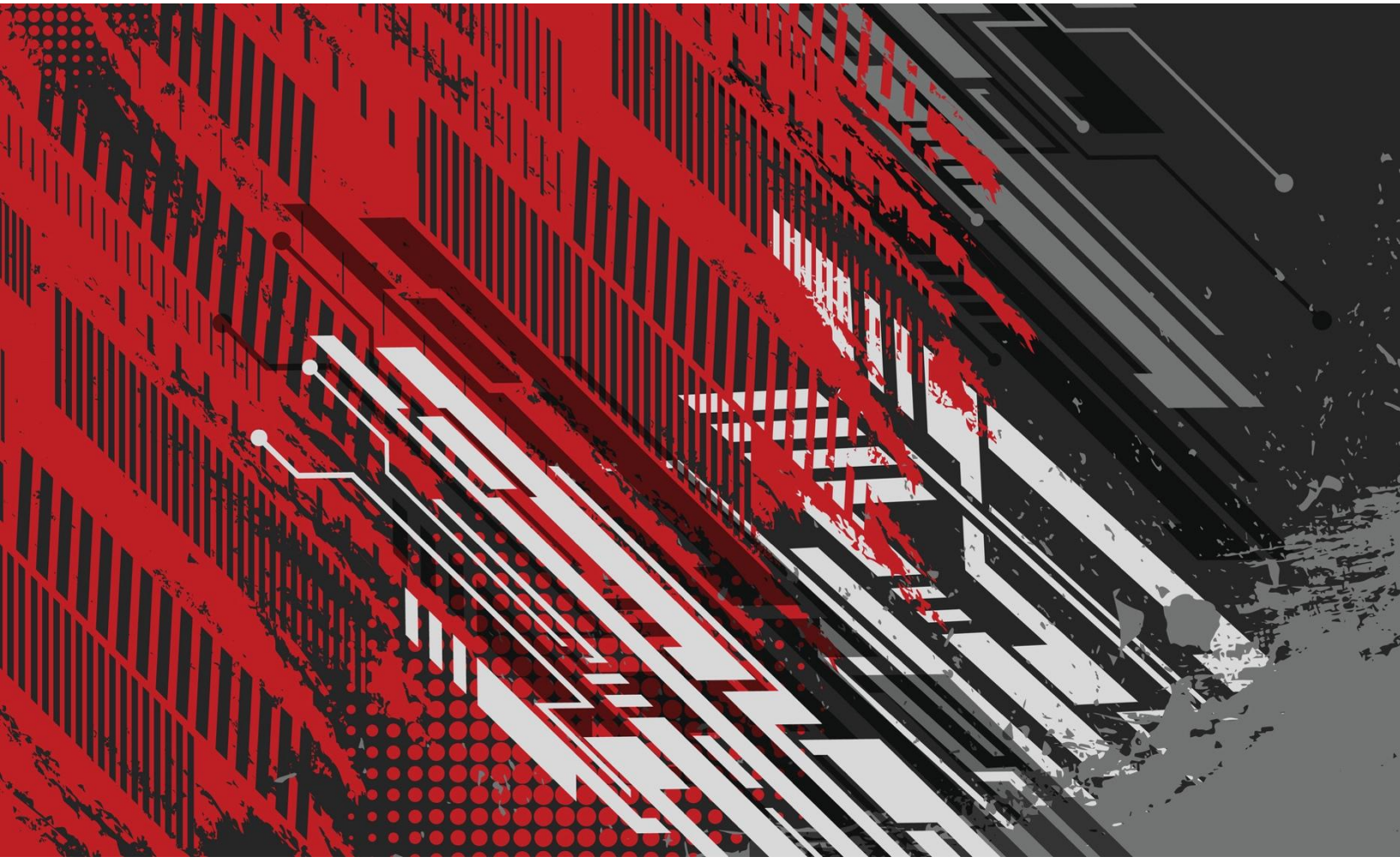

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الاقتصاديات الريعية في ظل العقوبات الاقتصادية الغربية (روسيا وايران حالة دراسية)

في كتابه "الانظمة الخارجة عن القانون" الصادر في عام 1997 بين الليبرالي الامريكي (ريموند تانتر) ان العقوبات الاقتصادية الدولية باتت ترتبط بأذهان الولايات المتحدة الامريكية على الرغم انها لم تخترعها, اذ اصبحت هذه العقوبات مقرونة بممارسات الادارات الاميركية المتعاقبة منذ عهد ادارة (ودور ولسن) الذي تنسب أليه مقولة (ان الحظر الاقتصادي يقدم علاجاً صامتاً وفتاكاً وانه شكل من اشكال الحرب غير المسلحة) وشرعت الولايات المتحدة الامريكية في ممارسة نهج العقوبات الاقتصادية إبان حقبة الحرب الباردة في خمسينات القرن الماضي مما جعلها نهجاً ثابتاً في سياستها الخارجية. (ناصر، 1999). ولا حظت منظمة الامم المتحدة بعد تأسيسها ابان الحرب العالمية الثانية خطورة واهمية العقوبات الاقتصادية كأداة عقابية تلجأ اليها القوى العظمى بعيداً عن التدخل العسكري لاستنزاف طاقاتها واشغالها في صراعات ودوامات داخلية.

من جهة اخرى كان ولا يزال النفط عاملاً محركاً للأحداث السياسية والتطورات الاقتصادية منذ الانتقال من العصر الفحمي الى العصر النفطي, بل يرى البعض ان النفط سبباً لتلك الاحداث ورخصة لتلك التطورات, الا ان النفط نفسه مورد يخضع لتأثيرات جيوسياسية ويُسارع من حدة المنافسة والتعاون الدوليين, وفي هذا الصدد تلجأ بعض الحكومات القوية والمنظمات الاممية بشكل متزايد إلى استخدام اسلوب العقوبات الاقتصادية او الحظر الاقتصادي على البلدان النفطية للضغط عليها لتغيير سلوكها وإرغامها الى الامتثال لطلباتها,وتزداد حدة هذه العقوبات كلما انخفض مستوى التفاهم الدبلوماسي بين الطرفين, وتعد العقوبات الاقتصادية على امدادات الطاقة من ابرز العقوبات التي تلجأ أليها القوى العظمى بعد استنفاد الخيارات الدبلوماسية ودون اللجوء الى الحلول العسكرية، ومن ابرز البلدان النفطية التي تعرضت للعقوبات الاقتصادية وبالتحديد على امدادات الطاقة والتي لا زالت مستمرة الى وقتنا الحاضر هي (روسيا وايران). ولإقناع الهيئات الاممية بالسماح بإمرار حزمة عقوبات ضد دولة ما، أو على الأقل عدم الاعتراض عليها فمن الضروري إثبات ان هذه العقوبات ذات طبيعة سياسية او عسكرية لا تؤثر على الصحة العامة والنظام الغذائي للشعب المعاقبة.

والحقيقة على عكس ذلك وهي ان هذه العقوبات وان كانت لا تشمل القطاع الصحي والغذائي الا انها تؤثر بشكل غير مباشر على الصحة العامة لكافة افراد المجتمع المعاقب وهذا ما سنحاول اثباته في هذه الورقة البحثية, فعلى الرغم من ان قرار مجلس الأمن رقم (661) لسنة 1990 الذي فرض حظر استيراد جميع الإمدادات الى العراق باستثناء تلك المخصصة للأغراض طبية وغذائية والمواد الإنسانية الأخرى،

إلا أنها في الواقع تسببت في مقتل نحو (1.5) مليون شخص بمن فيهم نصف مليون طفل لنقص او فقدان العلاج الطبي، وهو عدد يفوق عدد ضحايا مدينة هيروشيما الذي بلغ (1.4) ضحية جراء تفجير القنبلة النووية. على الرغم من الانتشار الواسع لاستخدام العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط السياسي على البلدان النفطية، إلا أن فعاليتها كثيراً ما تكون محلّ تشكيك في عزوف الجهات المعاقبة عن التخلي عن برامجها ونهج سياستها الخارجية وتبقى الشعوب المعاقبة هي الخاسر الاكبر من تلك العقوبات، إذ أظهرت تجارب عديدة تراجع جدوى بعض هذه العقوبات في تحقيق أهدافها المعلنة. ويعود هذا التراجع إلى عدة عوامل من أبرزها قدرة البلدان المستهدفة على التكيّف مع العقوبات من خلال تنويع شركائها التجاريين والاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي. كما تسهم مساندة بعض البلدان الأخرى للكيانات المعاقَبة في تقليل تأثير العقوبات وإفراغها من مضمونها العقابي.

ولم يشهد اقتصاد بحجم الاقتصاد الروسي تعرضاً للعقوبات, فوفقاً لتصريحات الرئيس الروسي (فلاديمير بوتن) ان بلاده تعرضت الى نحو (28) الف عقوبة بين سياسية واقتصادية. وعلى عكس اقتصاديات مثل الاقتصاد العراقي والفنزويلي، تحتفظ روسيا بحضور اقتصادي قوي في المنطقة والعالم، اذ يسهم الاقتصاد الروسي بنحو (3.6%) من ناتج الاقتصاد العالمي, من خلال التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية, كما تُعد روسيا مُصدِّراً رئيسياً للنفط والغاز بالنسبة الى العالم والاتحاد الاوروبي, فقوة الاقتصاد الروسي ليس فقط في الصواريخ النووية والباليستية ولا فقط بطائراتها (MIG) او (SU) ولا بغيرها من أدوات الردع، بل بالنفط والغاز اذ تشكل روسيا ثاني أكبر موردي الغاز الطبيعي في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ومما لا شك فيه ان روسيا تستخدم هذه القوة لخدمة مصالحها, اذ ان هناك انطباع لدى الغرب ان روسيا تستخدم مصادر الطاقة بطريقة محترفة ومفرطة في سياستها الخارجية.

ومع تطبيق القوى الغربية للعقوبات على امدادات الطاقة الروسية, وعند النظر الى الاحصائيات المتعلقة بتلك الامدادات الى الاتحاد الاوروبي, يظهر جلياً ان احتياجات تلك البلدان لمصادر الطاقة الروسية تختلف جذرياً من بلد الى اخر, اذ نجد ان بلدان اوروبا الشرقية اكثر اعتماد على تلك امدادات من بلدان اوروبا الغربية, فمثلا بلدان استونيا ولاتفيا وسلوفاكيا وفنلندا تعتمد على امدادات الطاقة الروسية بنسبة (١٠٠٪)، اما بلدن اخرى مثل ليتوانيا وبلغاريا وجمهورية التشيك فنجدها تعتمد بنسبة تتجاوز(٨٠٪) وتعتمد النمسا واليونان بنسبة (٦٠٪)، وبالتالي فأن الانفكاك عن هذه الامدادات بالنسبة لأوروبا الشرقية تكون اكثر كلفة وجهداً, لذا غالباً ما تجد ان سياساتها الخارجية تجاه الروس اقل حدة من بلدان اوروبا الغربية,

وتسعى للمحافظة على علاقة هادئ ومستقرة مع الروس, شأنها شأن الالمان الذي يشكل الغاز الروسي نصف استهلاكهم اليومي, لذا فأن برلين الاقرب الى موسكو والاقل انتقاداً لسلوكها السياسي الخارجي من عواصم البلدان الاوربية الاخرى مثل لندن التي لا تستورد سوى (١٣٪) من احتياجاتها من الغاز الروسي.

وفي هذا الصدد نشر الاقتصادي "آرثر سوليفان" بحثاً سلط الضوء فيه على قدرة الاقتصاد الروسي على تجاوز العقوبات الغربية على امداداتها , فخلال الاعوام الثلاثة للحرب اصبحت **سياسة الاتحاد الأوروبي** في مجال استيراد الغاز الروسي أكثر تشدداً, ففي عام 2021 كان يمثل الغاز الروسي حوالي (40%) من إجمالي احتياجات بلدان الاتحاد الاوروبي، وبعد ثلاث سنوات انخفض الى نحو (15%). واخذت اوروبا تبحث عن بديل لنقص أمدادات الطاقة الروسية من الولايات المتحدة وبلدان الشرق الاوسط والشكل البياني ادناه يوضح اهم مصادر استيراد النفط الخام الى الاتحاد الاوروبي لعام 2024.

الشكل (1)

مصادر النفط الخام الوارد الى بلدان الاتحاد الاوروبي

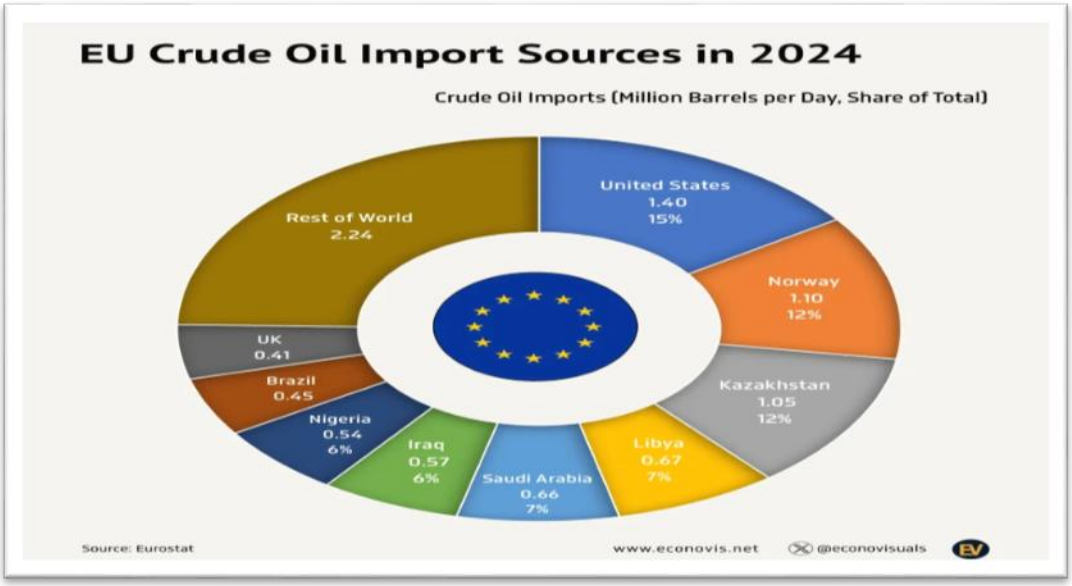

.https://www.voronoiapp.com/energy/-Russias-Crude-Oil-Exports-Shift-from-Europe-to-Asia-Post-Ukraine-War

وعلى الرغم من ذلك بين (أرثر) إنه وبالرغم من تطبيق حزمة العقوبات على امدادات الطاقة الروسية, الا ان ذلك لم يغير شيء من الناحية الاقتصادية بقدر ما اعادت روسيا هيكل علاقاتها التجارية مع الخارج في مواجهة هذه العقوبات, اذ قامت روسيا بفتح اسواق جديدة لصادراتها النفطية (Urals) بخصوم سعرية تصل الى (10) دولار امام بلدان اسيا واوروبا الشرقية مقارنة بالنفوط المرجعية (WTI/Brint), والتوجه بقوة نحو تعزيز شراكاتها مع الصين والهند,

اذ يشكل النفط الروسي حوالي (20%) من احتياجات الصين النفطية و(37%) من احتياجات الهند, بمعدل استيراد نحو (2,175) الف برميل يومياً الى الاولى, و(1.754) الف برميل يومياً الى الثانية. والشكل (2) يبين كيف استطاعت روسيا اعادة توجيه صادراتها النفطية قبل وبعد العقوبات.

الشكل (2)

صادرات النفط الروسية قبل وبعد الحرب الاوكرانية

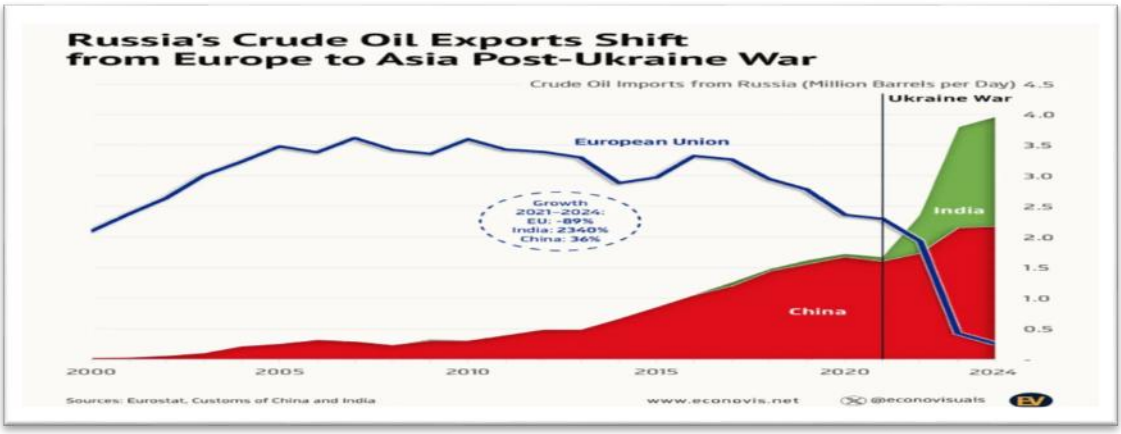

•www.voronoiapp.com/energy/-Russias-Crude-Oil-Exports-Shift-from-Europe-to-Asia-Post-Ukraine-War

كما أظهرت امدادات الغاز الطبيعي المسال (LNG) الروسية حالة مماثلة من إعادة التوجيه, فبعد ان تكيفت أوروبا مع التراجع لإمدادات الغاز الروسي بزيادة واردات الغاز من مصادر بديلة مثل (قطر , الولايات المتحدة)، حاولت روسيا تعويض خسارة السوق الاوربية عبر التوسع في الاسواق الاسيوية, ويعد خط أنابيب (Power of Siberia2) لنقل (50) مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنوياً من شبه جزيرة (يامال) عبر منغوليا الى شمال الصين بطول (2600) كيلو متر جهود الكرملين لإعادة ترسيخ صادراته من الغاز الى الشرق وهي نفس سعة خط (Nord Stream1) المتوقف تقريباً مما يجعله بديل الاستراتيجي الاول للغاز الضائع في السوق الاوربية, كما يتوقع ان تكون سعته تتجاوز خط (Power of Siberia1) والذي يقدر بنحو (38) مليار متر مكعب سنوياً. من الناحية المالية شهد النظام المالي الروسي تحولاً جذرياً وغير مسبوق نتيجة العقوبات الاقتصادية, اذ عمل البنك المركزي الروسي في عام 2014 بفك ربط عملة الروبل بالدولار الامريكي وربطه بسلة من العملات, كما عمل على مغادرة انظمة الصرف الثابت وانتقل بالعمل بنظام سعر الصرف المرن, لينهي البنك المركزي الروسي عقدين من التدخلات المنتظمة بالروبل،

وفي مارس من عام 2022 حظرت العقوبات الغربية بعض البنوك الروسية الوصول إلى نظام الاتصالات المالية العالمية (SWIFT) وفي اعقاب ذلك انخفض الروبل الروسي بشكل حاد بنسبة تصل إلى (40٪) مقابل الدولار الأمريكي, ولمواجهة ذلك عمل البنك المركزي الروسي على رفع معدل الفائدة من (9.5%) الى نحو (20%) وذلك لتجنب الاقتصاد والمواطنين المخاطر التضخمية المتزايدة. والجدول ادناه يبين قيمة ترجع الروبل لروسي تجاه الدولار الامريكي.

جدول (1)

بعض مؤشرات الاقتصاد الروسي قبل وبعد الحرب

السنة	سعر صرف الدولار امام الروبل	معدل التضخم	الايرادات النفطية (مليار روبل)
2020	72.3	4.9	-
2021	73.7	6.7	-
2022	84.1	13.8	11.57
2023	85.6	5.9	8.82
2024	92	8.4	11.13
2025	85.5	5.6	8.48

المصدر : البنك الروسي المركزي , البيانات الاحصائية.

على الرغم من الزخم الاعلامي الكبير المرافق لتغطية اثر العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي منذ اندلاع الصراع الروسي الاوكراني, الا ان هناك قلة من الابحاث اهتمت بدارسة اثر تلك العقوبات على الاتحاد الاوروبي نفسه, ففي دراسة صادرة عن المعهد النمساوي للبحوث الاقتصادية (WIFO) بينت ان أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن العقوبات بالنسبة الى بلدان الاتحاد الاوروبي بلغت نحو (27.8) مليار يورو, بينما قدرت خسائر القيمة المضافة نحو (33.5) مليار يورو, في حين فُقدت سوق العمل الاوروبي نحو (500) الف وظيفة (الاوراسية، 2019), كما تكبدت الشركات الغربية العاملة في السوق الروسية خسائر كبيرة مباشرة, اذ اوضحت صحيفة (ذي فايننشال تايمز) البريطانية ان نحو (176) شركة سجلت انخفاضاً في قيمة الأصول تقدر بنحو (100) مليار يورو نتيجة لبيع أو إغلاق أو تقليص أعمالها في روسيا.

وتُعدّ شركات النفط والغاز الأكثر تكبّداً لتلك الخسائر، حيث سجّلت شركة (PP) البريطانية وشركة (Shell) الهولندية وشركة (Energies Total) الفرنسية مُجتمعتاً خسائر مالية بلغت نحو (40.6) مليار يورو, بينما تكبدت الشركات الصناعية خسائر بلغت (13.6) مليار يورو. وسجّلت الشركات المالية بما فيها البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار خسائر بلغت (17.5) مليار يورو (https://www.business-humanrights.org/en/latest-news).

من جهة اخرى أدت الحرب الروسية والاوكرانية الى ارتفاع أسعار الحبوب وبالتالي اسعار المنتجات الغذائية عالمياً، حيث يسهم كلا البلدين بحصص كبيرة في التجارة العالمية للقمح والذرة, اللتان كانتا محركاً رئيسيًا لارتفاع نسبة للتضخم العالمي في عام 2022، والذي شهد انخفاضاً طفيفاً خلال الربع الأخير من عام نفسه، نتيجة اتفاقية (حبوب البحر الأسود) التي توسطت فيها الأمم المتحدة وتركيا، والتي سمحت باستئناف صادرات الحبوب الأوكرانية الى العالم دون اعتراض القوات الروسية للشحنات المحملة بها (David Amaglobeli، 2024).

عند الحديث عن العقوبات الامريكية ضد الاقتصاد الايراني فأنه يمكن القول بأنها أوسع وأشمل حزمة عقوبات تفرضها الولايات المتحدة على دولة أخرى او منظمات ومؤسسات خاصة, فمنذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979استخدمت الولايات المتحدة العقوبات بمختلف أنواعها كأداة رئيسية في سياستها تجاه الحكومة الإيرانية, اذ لجأ الرئيس الامريكي السابق (جيمي كارتر) الى فرض عقوبات اقتصادية تمثلت بقطع المشتريات الامريكية من النفط الايراني وتجميد اصول (12) مليار دولار امريكي لديها نتيجة واقعة حجز عدد من الطلبة الايرانيين اعضاء السفارة الامريكية كرهائن الذي دام نحو (14) شهراً.

وعلى غرار روسيا تمتلك ايران مصادر ضخمة من الطاقة مثل النفط والغاز والموارد الطبيعية الاخرى, اذ تستحوذ ايران حوالي (10%) من الاحتياطي العالمي النفطي و(15%) من احتياط الغاز الطبيعي, مما يجعلها لاعباً محورياً في أسواق الطاقة العالمية. لعبت هذه الموارد دور في مواجهة العقوبات الامريكية من خلال اعادة رسم العلاقات الاقتصادية بين إيران والعديد من الدول العالم، وعلى رأسها الصين التي كانت على استعداد لتعزيز شراكاتها الاقتصادية مع ايران لتأمين مصادر طاقة اقل كلفة, اذ قامت الصين خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025 بشراء نحو (1.45) مليون برميل يومياً من الخام الإيراني في المتوسط، وهو معدل اكثر بقليل من الفترة نفسها من العام الماضي، مما قلب المعادلة لصالح طهران وجعل نجاح استراتيجية «الضغوط القصوى» مرهونًا بموقف بكين,

ان اصرار بكين على شراء النفط الإيراني لا يعود فقط الى الأسعار المخفّضة التي تقدَّر ب(4) إلى (6) دولارات أقل للبرميل, بل ايضاً الى استراتيجية الصين ورغبتها في تنويع مصادر الطاقة وايجاد اسواق جديدة وبديلة للسلع الصينية وتعزيز شراكاتها الدولية بعد فرض الولايات المتحدة الامريكية رسوم كمركية للبضائع الصينية, وتكشف هذه المعطيات الى أن الوعود التي اطلقتها الإدارة الأمريكية بإيصال صادرات ايران النفطية الى «الصفر» لا تزال بعيدة عن الواقع, فإخراج نحو (1.5) مليون برميل نفط والذي يمثل حجم الصادرات الايرانية من المعروض السوقي النفطي فجأة سيؤدي بلا ادنى شك الى قفزة في اسعار النفط عالمياً وهو ما يضر بالاقتصاد الامريكي نفسه وسياسة (دونالد ترامب) الذي يسعى حسب تصريحاته الى جعل سعر برميل النفط نحو (53) دولار. وعلى الرغم من ان عملية التصفير كمياً غير واقعي الا انه من جانب اخر تنجح العقوبات في تخفيض نسبة الارباح من خلال الخصومات السعرية وتأمين ارصفة تخزينية مما يحرم ميزانيتها مليارات الدولارات. وعلى الرغم من ذلك فأن تداعيات هذه العقوبات اطالت المجتمع الإيراني قبل نظامه، فقد أدت سياسة (الضغوط القصوى) التي اتبعها (دونالد ترامب) الى انهيار العملة الإيرانية (الريال) الامر الذي تسبب الى ارتفاع موجة التضخم بلغ نحو (40%) وزيادة تفشي الفقر وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن الايراني، هذه الأوضاع جعلت المواطن الإيراني أمام تحديات يومية وهذا الانهيار الاقتصادي كان المحفّز المباشر وراء الاحتجاجات التي شهدتها إيران بدءاً من يناير/كانون الثاني 2026 والتي تُعد أشد موجة احتجاجات شهدتها البلاد منذ سنوات، فمنذ ان اعاد (دونالد ترامب) فرض العقوبات الأمريكية على إيران خلال ولايته الأولى, فقد الريال الإيراني الذي كان يُتداول عند حوالي (55) الف ريال للدولار الأمريكي في عام 2018، ما يزيد عن ثمانية أضعاف قيمته اذ بلغ نحو (1.2) مليون ريال للدولار الأمريكي في نهاية سبتمبر من عام 2025 نتيجة تقييد الوصول الى العملات الصعبة (الدولار , اليورو) وتوقف التحولات البنكية, نتيجة اخضاع أغلب المنظومة المصرفية الإيرانية للعقوبات الغربية المشددة، فقد شهد شهر يناير الحالي (2026) تصعيداً جديداً استهدف ما تصفه واشنطن بـ "الشبكات المصرفية الموازية" أو "بنوك الظل (Shadow banks) اهمها بنك ملي (Melli) وبنك سيباه (Sepah) وبنك صادرات من خلال فرض عقوبات في تعاملاتهم الخارجية, والجدول ادناه يبين حجم انهيار الريال الايراني امام الدولار وبعض المؤشرات قبل وبعد العقوبات الامريكية.

الجدول (2)

بعض مؤشرات الاقتصاد الايراني قبل وبعد العقوبات

السنة	سعر صرف الدولار امام الريال	معدل التضخم	الايرادات النفطية	حزمة العقوبات
2018	**55000**	**31.2**	**60.519**	**قبل عقوبات ادارة ترامب الاولى**
2019	**130000**	**41.2**	**19.402**	**بعد عقوبات ادارة ترامب الاولى**
2020	**250000**	**47.1**	**7.914**	
2021	**280000**	**46.2**	**25.526**	**زمن ادارة جو بايدن**
2022	**420000**	**53.1**	**38.985**	
2023	**500000**	**47.4**	**41.129**	
2024	**750000**	**35.8**	**46.**801	
2025ديسمبر	**12500000**	**41.1**	**-**	**بعد عقوبات ادارة ترامب الثانية**

المصدر : منظمة اوبك , البيانات الاحصائية. البنك المركزي الايراني, البيانات الاحصائية.

مما تقدم يتضح :

انه انطلاقاً من منظور تحليل سياسات واستراتيجيات كل من الولايات المتحدة وحلفائها بلدان الاتحاد الاوروبي وروسيا وايران وشريكتهما الصين لا يُنظر الى النفط كسلعة تجارية فحسب، بل أداة ترسم شكل العلاقات الدولية والسياسات الداخلية. ولن تسمح القوى الغربية ولا القوى الشرقية الصاعدة من ان تخرج امدادات الطاقة من مسرح الصراع السياسي. اذ ان النفط يُعد من الموارد الاستراتيجية التي تتداخل فيها القضايا السياسية بالاقتصادية, ويمكن اعتبار تجربة روسيا وايران نموذجين متباينين لفهم هذا التأثير في سياق دول تعتمد على عائدات النفط كمورد أساسي للدخل، ويُظهران كيف تؤثر الثروة النفطية في بنية الدولة وأنماط الحكم والعلاقات الدولية, اذ تكشف المقارنة بين روسيا وايران ان النفط يؤدي دوراً متشابهاً في تقوية الدولة، لكنه يُستخدم ضمن استراتيجيات سياسية مختلفة ففي إيران يُدار النفط في سياق دفاعي قائم على الصراع والعقوبات ما يجعله أداة للبقاء السياسي.

أما في روسيا فيُستخدم النفط ضمن استراتيجية هجومية تهدف إلى تعزيز المكانة الدولية وفرض النفوذ, فالنفط لا يحدد فقط مسار النمو الاقتصادي، بل يعيد تشكيل العلاقات الخارجية, وبالتالي فإن فهم سياسات إيران وروسيا داخلياً وخارجياً يظل ناقصاً دون تحليل دور النفط بوصفه موردًا للسلطة قبل أن يكون موردًا للثروة.

اقتصادياً نجحت العقوبات الغربية في احداث ضرر واسع في الاقتصاديات الريعية من الناحية المالية شمل انخفاض العائدات الريعية من مصار الطاقة النفط والغاز المسال وارتفاع معدلات التضخم وانهيار واضح للعملة المحلية لكلا البلدين, وبالمحصلة النهائية تركت العقوبات الاقتصادية اثاراً خطيرة في عامة المجتمع الروسي والايراني بفرض الفقر على غالبية افرادهم.

المصادر :

- عبدالناصر ناصر , العقوبات الاقتصادية اداة للسياسة الخارجية, مجلة شؤون الاوسط , 2000.
- هيثم كريم صيوان , روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية التداعيات والرؤى المستقبلية, مجلة السياسية الدولية, جامعة النهرين .
- منظمة اوبك , البيانات الاحصائية.
- البنك المركزي الايراني, البيانات الاحصائية.
- البنك المركزي الروسي, البيانات الاحصائية.
- David Amaglobeli, Mengfei Gu, Emine Hanedar, Gee Hee Hong - Policy Responses to High Energy and Food Price, . IMF Working Paper 2023.
- https://www.business-humanrights.org/en/latest-news.
- **www.voronoiapp.com .**

الكاتب: د. حسين شريف نعيم

باحث في الشؤون الاقتصادية

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600